

الفصل الأول

أُسُسُ الْبِجَارَةِ وَأَدَابِهَا فِي الْإِسْلَامِ

آداب التجارة — الاسس الاسلامية للتجارة — الحسبة
— التسعير — الاحتكار — الافلاس .

● آداب التجارة :

التقى رسول الله ﷺ في العقبة الأولى باثنى عشر رجلا من الأوس والخزرج (أهل المدينة) فقال لهم « بايعونى على ألا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم وألا تعصونى فى معروف » .

فوضع الرسول بذلك الميثاق الأول الذى جمع كل صالح الدولة ووعى ما حوته الدساتير وكان النظام الأساسى للمجتمع الإسلامى الذى رآه ﷺ بعين بصيرته وأدرك أن هؤلاء النفر هم أول دعائه بالمدينة وركيزته التى سيقوم على أكتافها الى أن يأذن الله بالهجرة .

ومعنى طلب الرسول ﷺ : « ألا تشركوا بالله شيئا » ، أى أن تكون السيادة للتوحيد والقواعد التى وضعها الله سبحانه وتعالى .

ومعنى « لا تسرقوا » .. العصمة للمال وحرمته .

« ولا تزنوا » العصمة للعرض والحفاظ عليه .

« ولا تأتوا ببهتان تفترونه » .. معناه الأمن الاقتصادى ووجوب

الثقة وعدم الكذب .

« وألا تعصونى فى معروف » .. فذلك مبدأ النظام . لأن المخالفة

هى عدم النظام » .

وكلما زاد الناس طاعة زاد ايمانهم ، وهذا الايمان يجمع الناس ويربط بينهم وهو بذلك يكون أساسا للمجتمع لأن أداء فرائض الايمان

التي فرضها الاسلام - كالصلاة مثلا - هو الوقود الذي يزكى نار الحمية فى الثلوب ويوقظ فبها دافع الايمان ، وكلما زاد ايمان الانسان زادت قدرته على التقدم فى الحياة لأن الايمان هو المبدأ الاجتماعى الحى الذى تصلح به أحوال الدنيا والآخرة .

وقد حض الرسول ﷺ على كل ما يدعم تماسك الناس وترابط المجتمع كما فى قوله « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » وقوله « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » (١) .

والتجارة خدمة من الخدمات الواجبة فى المجتمع والقائم بها يؤدى واجبا حيال المجتمع وفى سبيل الله ، وقد رأينا أن الميثاق الاسلامى والدستور الأساسى للمجتمع الاسلامى من ضمن نصوصه الأمن الاقتصادى ووجوب الثقة وعدم الكذب وجميعها من دعائم التجارة الشريفة التى عنى الرسول ﷺ بوضع القواعد الاخلاقية والضوابط المادية لها .

فلما هاجر الرسول عليه السلام الى المدينة بدأ ببناء مسجده أى بيت العبادة ودار ارياضة الروحية والمكان الذى يلقى فيه الناس ابتلقوا عنه ﷺ أمور دينهم .

ثم التفت الى مكان البيع والشراء وكان سوق المدينة فى بنى قينقاع من أحياء اليهود وكانوا فيها على سجيئتهم المستغلة من أكل السمحت والسعى وراء الكسب من أى باب فكانوا يضربون على الناس فيها الخراج ويبيعون فيها الأماكن أو يحتكرونها . ثم كانت لهم السيادة على السوق وبالتالي على الحياة الاقتصادية فى المدينة .

فمضى الرسول ﷺ الى مكان فسيح صالح حر وضرب فيه برجله وقال « هذا سوقكم فلا ينتقص ولا يضرب عليه خراج » فقامت السوق فوية منضمة وكان الخيل مكان وكان للابل مكان ولكل عرض من عروض التجارة مكانه الخاص كالسمن والزيت والتمر والقمح وغيرها .

(١) المشروعية فى النظام الاسلامى ، مصطفى كمال وصفى ،

وكان أهم ما عنى به عليه السلام هو حرية السوق واطاحة الفرص المتكافئة للجميع على السواء ومقاومة كل سلطان يراد به التأثير أو الاستئثار بأى امتياز .. فمع أنه « حرم ضرب الخراج ، حرم أن يحتكر أحد لنفسه مكانا فى السوق أو يضرب حوله علامة تدل على حيازته والاستئثار به وذلك قوله عليه السلام « هذه سوقكم لا تتحجروا » ولقد حدث أن رأى عليه السلام خيمة مضروبة لمحمد بن مسلمة يباع فيها تمر فغضب وأمر باحراقها لما فيها من شبهة احتكار الأماكن واحتمال ادعائها بوضع اليد أو الاستئثار بها بحكم العادة» (٢) .

وعندما ينظم الرسول ﷺ عملية التجارة ذاتها يضع لها الأصول الاخلاقية ويقدم المعاملة الانسانية التى تحرص على الروابط بين بنى الانسان وتحافظ على الوشائج الأخوية التى تربط بين الناس فيقول عليه السلام : « رحم الله رجلا سمحا اذا باع واذا اشترى واذا اقتضى » .

والسماحة خلق كريم ولو علم التاجر ما فيها من بركة لحاول جاهدا أن يتخلق بها لأن السماحة وسهولة التعامل مما ييسر التجارة ويرسى أسباب الثقة التى تنشط التداول وسرعة دوران رأس المال التى تؤدى الى الرخاء للمجتمع كله وعلى رأسه التاجر .

وقال الرسول ﷺ أيضا « التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء والصالحين » .

وفى حديث آخر « أن رجلا كان فيمن قبلكم أتاه الملك ليقبض روحه فقيل له : هل عملت من خير ؟ قال : ما أعلم . قيل له : انظر . قال : ما أعلم شيئا غير أنى كنت أبايع الناس فى الدنيا وأجازيهم فأنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر ، فأدخله الله الجنة » .

ثم الصدق .. الصدق فى المعاملة .. الصدق فى التجارة قد حض عليه الاسلام وبالغ فى الوصية به حتى أنذر المكاذب بمحق البركة فروى البخارى عن النبي ﷺ أنه قال « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ،

(٢) نظرية الاسلام الاقتصادية ، للمؤلف ، ص ٨٧ .

فان صدقا وبيننا بورك لهما نى بيعهما وان كتما وكذبا محقت بركة بيعهما» (٣) .

ويقول تعالى فى الرجل يقسم لينفق سلعته أو ليغش المشتري :
« ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم فى الآخرة ولا يظلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيهم ولهم عذاب أليم » (٤) كما يقول الرسول ﷺ عن الحلف الكاذب « الحلف منقصة للسلعة ممحقة للبركة » (٥) .

وحبب الاسلام الى التجار ارخاص الأسعار للتيسير على الناس لما فى ذلك من مرضاة الله والوفور بثوابه بل أنه رفع الجالب الى سوق المسلمين ، رفعه الى مرتبة المجاهد فى سبيل الله فقال عليه السلام : « أبشروا فان الجالب الى سوقنا كالمجاهد فى سبيل الله وأن المحتكر فى سوقنا كالمحسد فى كتاب الله » .

وقد وضعت الأمانة فى المكان الأول بانفسبة للمعاملات التجارية فأمرنا القرآن الكريم أن نحسن الكيل والميزان وما كان يتعرض كتاب الله لمثل هذه الأمور لولا خطورتها فى العلاقات الانسانية وحسن الصلة بين الناس ووحدة المجتمع التى يحرص عليها الاسلام . . . فيقول المولى عز وجل : « وأوفوا الكيل اذا كلتم وزنوا بالقسطاس المستقيم ، ذلك خير وأحسن تأويلا » (٦) .

ويقول الرسول ﷺ : « يا معشر المهاجرين . . خصال خمس ان ابنتيتم بهن ونزلن بكم ، أعوذ بالله أن تدركوهن : لم تظهر الفاحشة فى قوم قط حتى يعلنوا بها الا شئنا فيهم الأوجاع التى لم تكن فى أسلافهم .

(٣) الخيار من الشروط الاساسية فى عقد التجارة الاسلامى وقد تحدد له مدة معينة فى العقد وقد يقتصر على مجلس العقد الذى يصبح بعده العقد واجبا .

(٥) رواه البخارى .

(٤) آل عمران : ٧٧ .

(٦) الاسراء : ٣٥ .

ولم ينقصوا الكيال والميزان الا أخذوا بالسنين وشدة المؤنة وجور السلطان .

ولم يمنعوا زكاة أموالهم الا منعوا القطر من السماء ، ولولا البهائم لم يمطروا .

ولا نقضوا عهد الله ورسوله الا سلط عليهم عدو من غيرهم فيأخذ بعض ما فى أيديهم .

وما لم تحكّم أئمتهم بكتاب الله الا جعل الله بأسهم بينهم » (رواه البيهقي)

بل ان العدل فى الكيل والميزان كان الأساس فى تطور التجارة وتقدمها وكان السبب فى صنع الكاييل والموازين النمطية التى تطمئن كل طرف فى العملية التجارية الى حقه .

ويأمر الرسول ﷺ أيضا باظهار عيب البضاعة اذا كان فيها عيب والا حرم البيع ومحفت البركة فى قوله « لا يحل لامرئ بيع سلعة يعلم أن بها داء الا أخبر به » .

لأن اخفاء العيب نوع من الغش الذى يخرج المرء من حظيرة الاسلام لأن الرسول عليه السلام يقول « من غشنا فليس منا » (رواه مسلم)

ولا يحسبن امرؤ أنه اذا تصدق بربح الغش ينجو من الأثم . . لا ، ان الله طيب ولا يقبل الا طيبا ولن يقبل صدقة الا من مال حلال وقد روى عن عبد الله بن مسعود عن النبى ﷺ أنه قال : « لا يكسب عبد مالا حراما فيتصدق منه فيقبل منه ولا ينفق منه فيبارك له فيه ولا يتركه خلف ظهره الا كان زاده الى النار . . ان الله لا يمحو السىء بالسىء ولكن يمحو السىء بالحسن . . ان الخبيث لا يمحو الخبيث » وقال « لا يدخل الجنة لحم نبت من السحت وكل لحم نبت من السحت كانت النار أولى به » .

والاسلام فى هذا يسير على قواعد الخلقية كما يسير على مبادئه فى منع الضرر وتحقيق التعاون بين الناس ، فالغش قذارة ضمير واضرار

بالآخرين ورفع للثقة من صدور الناس • ولا تعاون فى الجماعة من غير ثقة • فضلا عن أن ثمرة الغش هى الحصول على كسب بلا جهد مشروع • وقاعدة الاسلام العامة ألا كسب بلا جهد كما أنه لا جهد بلا جزاء •

ويقول الحق تبارك وتعالى فى سورة البقرة « **وَأَشْهَدُوا إِذَا بَيَّعْتُمْ** »^(٧) ولا شك فى أن الشهادة فى العقود أنفى للشبهات وأحفظ لقيمة العقد لا سيما فى الصفقات الكبيرة التى قد يدخل فيها الطمع •

وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تحاسدوا ولا تتاجشوا ولا تباغضوا ولا تدابروا ولا يبيع بعضكم على بيع بعض وكونوا عباد الله اخوانا » •• وظاهر الحديث الحرص على روابط الاخاء بين المسلمين فهو ينهى عن طائفة من الرذائل التى تولد الحقد فى النفوس وتوهن روابط المجتمع وقد تدفع الى الجريمة ويهمنها فى هذا الباب ما تعلق من هذه النواهي بالتجارة :

« لا تتاجشوا » أى لا يخذع بعضكم بعضا بالمكر والاحتيال والتدليس ويقال ان « بيع النجش » هو الزيادة الصورية لرفع السعر فى سلعة افتعلا كما يحدث فى المزادات الحديثة لادخال الغفلة على الناس وغشهم ويرى بعض فقهاء المسلمين أن مثل هذا البيع فاسد لما يلحق المشتري من ضرر •

« ولا يبيع بعضكم على بيع بعض » •• أى أنه محرم على المسلم اذا رأى المسلم يبيع سلعة أن يسارع فيعرض على المشتري نفس السلعة بسعر مماثل محالولا تفضيل سلعته على سلعة أخيه فهذا ليس من آداب التجارة ولا مما يحسب أن يتصف به المسلم من خلق »^(٨) •

(٧) البقرة : ٢٨٢ •

(٨) نظرية الاسلام الاقتصادية : المؤلف • ص ٨٨ - ٩١ • وفى حديث آخر « لا يبيع أحدكم على بيع أخيه ولا يشتري على شراء أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه » •

كما حرص الاسلام على حماية الضعفاء فنهى عن تلقى الركبان مثل ما يفعل بعض تجار الريف فى مصر عندما يتلقى أحدهم الفلاح الفقير قبل دخول السوق ليشتري منه ما معه من سلعة بثمن بخس فيلحق به الضرر ثم يبيع هذا التاجر نفس السلعة للمستهلك بأضعاف ما دفع فيها فيضره كذلك •

ولقد روى البخارى عن ابن عمر « أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد النبى ﷺ فيبيعت عليهم من يمنعمهم » وفى رواية أخرى يقول الرسول « لا تلقوا الركبان » •

وهذا الحديث يثبت عمل السوق ووظيفته - قبل أن يحددها الاقتصاد الحديث بمئات السنين - لأن فى السوق يتحدد السعر بين مجموع البائعين ومجموع المشترين والفلاح - أو البدوى - لا يعرف حقيقة السعر قبل أن يصل الى السوق فعملت الشريعة الاسلامية على حمايته بنهى التجار عن تلقى الركبان وبترك السوق تقوم بوظيفتها فى تحديد السعر المناسب للبضائع •

كما يحرم فى الاسلام ترويح الزائف من النقود لأنه ظلم يلحق الضرر بالناس الذين سيتداول بينهم وهو يعمم الضرر والفساد ويقع الوزر على من قام بترويح هذه النقود ابتداء لأن الرسول ﷺ يقول : « من سن سنة سيئة فعمل بها من بعده كان عليه وزرها ومثل وزر من عمل بها لا ينقص من أوزارهم شيئاً » ويقول الله تعالى : « ونكتب ما قدموا وآثارهم » (٩) أى نكتب كذلك ما تأخر من آثار أعمالهم •

ولذلك يرى فقهاء المسلمين أنه يجب على التاجر أن يتعلم النقد حتى لا يسلم الى مسلم زيفاً وهو لا يدري فيكون آثماً بتقصيره فى تعلم ذلك العلم •

وعلى التاجر المسلم ألا يغالى فى الربح لأن الربح الفاحش فيه

غبن على أخيه حتى أن بعض علماء المسلمين ذهب الى أن الغبن فيما يزيد على الثلث (١٠) .

كما يرون ألا يسترسد التاجر فى الغبن ولو رضى المشتري لأن هذا المشتري قد أمن له وفى حديث الرسول ﷺ « غبن المسترسل - الذى أمنك - حرام » ولأن هذا الغبن يناقض الهدف الأصلي من التجارة فى الاسلام بأن تكون لتيسير على المجتمع لا استغلاله . ويوصى الرسول بالسماحة فى الاقتضاء أى استيفاء الثمن وسائر الديون فيقول « من أنظر معسراً أو ترك له حاسبه الله حساباً يسيراً » ويقول عليه السلام « اسمح يسمح لك » كما يقول « من أقرض ديناراً الى أجل فله بكل يوم صدقة الى أجله فإذا حل الأجل فأنظره بعده فله بكل يوم مثل الدين صدقة » .

كما يوصى الرسول ﷺ المدين أيضاً بالاحسان فى توفية الدين فيقول « خيركم أحسنكم قضاء » . ولذلك كان يرى الفقهاء أن الاحسان فى القضاء بأن يمضى المدين الى صاحب الحق ولا يكلفه أن يمضى اليه ينتقاضه .

وليعتد المدين النية على السداد وليبادر اليه ولو قبل وقته وان عجز فليذكر وعد الله على لسان نبيه ﷺ : « من أدان ديناً وهو ينوى قضاءه وكل الله به ملائكة يحفظونه ويدعون له حتى يقضيه » . فالله فى عونته حتى تمام القضاء .

« اسمح يسمح لك » فالسماحة هى الأساس فى كل معاملات الاسلام فعلى التاجر ألا ينساها أبداً ولا يتعنت فى بيعه ان استقله مشتر من صفقة لأنه لن يستقيل الا متتدم مضطر لظرف قد يكون طارئاً غير منتظر . . . والبائع رابح على كل حال لأن الرسول ﷺ يؤكد ذلك بقوله : « من أقال نادماً صفقته أقال الله عثرته يوم القيامة » . والتاجر المسلم عليه أن يذكر الله فى عمله ولا يلهيه البيع عن ذكر

(١٠) احياء علوم الدين ج ٢ ، ص ٨١ ويرى الامام ان الرضا بقليل الربح من الاحسان التواجب لقوله تعالى : « وأحسن كما أحسن الله اليك » (القصص : ٧٧) . وقوله : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » (النحل :

الله فينتقى الشبهات ويبعد بنفسه عن المعاملات التي يشوبها الحرام ولا يتعامل مع فاسق أو ظالم لأن هذا التعامل يقوى شوكة الفاسق ويعينه على فسقه والرسول ﷺ يقول : « من أكرم فاسقا فقد أعان على هدم الاسلام ٠٠ » ، « وما عند الله خير وأبقى » (١١) .

لقد كان هذا بعض ايمان التاجر المسلم الذي وعى دينه والذي كان قدوة في العالمين فانتشر بفضل الاسلام في ربوع العالم شرقا وغربا بغير سلاح بل بدعوة انى الصلاح والاصلاح .



● الأسس الاسلامية للتجارة :

يقول تعالى في كتابه العزيز : « قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين . يهدى به الله من اتبع رضوانه سبيل السلام ويخرجهم من الظلمات الى النور باذنه ويهديهم الى صراط مستقيم » (١٢) .

ويقول جل شأنه وهو العليم بخلقه : « فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى » (١٣) . لأن هدى الله خير الهدى وهو سبيل الرشاد وفيه جلب مصالح العباد ودرء المفاسد .

كما يقول سبحانه : « وتعاونوا على البر والتقوى ، ولا تعاونوا على الأثم والعدوان » (١٤) وعنى هذا القول الكريم المبدأ الأعلى والمقصد الأسمى الذى يتوج نظام الاسلام ٠٠ مبدأ التضامن فى تنفيذ ما أمر الله به وفى منع ما نهى الله عنه .

وهذا التحديد يستفاد من قوله تعالى : « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » ٠٠ الآية وفيها « ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ، وأولئك هم المفلحون » (١٥) . قال الطبرى « ومعناها أى تمسكوا بدين الله الذى أمركم به وعهده اليكم فى كتابه من الألفة والاجتماع على كلمة الحق والتسليم

(١١) القصص : ٦٠ . (١٢) المائدة : ١٥ ، ١٦ .

(١٣) طه : ١٢٣ . (١٤) المائدة : ٢ .

(١٥) آل عمران : ١٠٣ ، ١٠٤ .

لأمر الله « ولتكن منكم أمة » جماعة « يدعون الى الخير » أى الاسلام
وشرائعه التى شرعها الله لعباده » •

فهذه الآية الكريمة تتضمن عناصر التحديد السابق ذكرها :

١ — فعنصر الجماعة والتضامن والتوحد يستفاد من قوله تعالى:

« ولتكن منكم أمة » •

٢ — وعنصر تماسك هذه الأمة على مبدأ واحد يستفاد من قوله :

« واعتصموا بحبل الله جميعا » والاعتصام هو الامتناع والاحتماء •
وحبل الله أى سببه وهو عهده أو كتابه وقيل يعنى الجماعة لما ورد
عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ قال : « ستفترق أمتى على اثنتين
وسبعين فرقة كلهم فى النار الا واحدة » ، قيل : ما هذه الواحدة ؟ قال :
الجماعة • وتلا هذه الآية » •

٣ — موضوع هذا التضامن وهو الدعوة الى الخير أى الاسلام

وشرائعه والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١٦) •

« ومن أجل ذلك فإن الهدف من التعامل ليس انطلاق الناس فى
تحقيق مصالحهم الخاصة وإنما الهدف إقامة المصالح الشرعية ودرء
المفاسد التى تنهى عنها الشريعة • فإذا قام فرد بالانتجار مثلا فإن
مقصوده من ذلك لا يجب أن يكون غرض الربح فحسب (١٧) كما هو
الحال فى القانون التجارى الحديث وعرف حرية التجارة •• بل يجب
أن يكون مقصده أولا جلب المصالح بتقريب السلع لطالبيها دافعا
لضروراتهم ودافعا للمشقة عنهم وتيسيرا لحياتهم • ومن ضمن هذه
المصالح التى يقصدها : أن يسعى لرزقه صيانة له وحفظا لأسرته ،
فالقصد العام مقدم على القصد الخاص فى الشريعة وقصده نفع
نفسه فرع من قصده النفع العام وذلك من شأنه أن يرتب الكثير من
النتائج اذا تعارضت مصالحته الخاصة ومصالح المسلمين ومن شأنه أن

(١٦) المشروعية فى النظام الإسلامى ، لمصطفى كمال وصفى ، ص ٢٠ •

(١٧) التجارة فرض كفاية لان الحرف لو تركت لبطلت المعاش وهلك

الخلق وبهذه النية يكون للتاجر الثواب على عمله الدنيوى •

يبرز العنصر الأخلاقي فى المعاملات ويضعه فى المقام الأول مثل التزام الصدق وحسن المطالبة وحسن الوفاء واعتبار القرض قربة إلى الله وغير ذلك من الدوافع التى لا يستقيم تطبيق الشريعة إلا باعلائها» (١٨) وهذا الأمر مختلف تماما عن نظيره فى القوانين الحديثة التى تقوم على تقديس المصلحة الخاصة وتذلق المنافسة وبالتالي حرية الاستغلال نحت شعار حرية الإرادة ر «العقد شريعة المتعاقدين» المقرر فى القانون المدنى فى كثير من الدول والذى يفتح الطريق واسعا أمام استغلال القوى للضعيف لأن المساواة الاقتصادية مستحيلة بين العاقدين فى كثير من العقود والظروف ولذلك يخضع الاسلام العقود لشروط مقيدة الى حد كبير بخلاف النظم العصرية التى تحل المصلحة الاقتصادية فى المحل الأول .

فليس للناس أن يبرموا من العقود ما شاءوا أو يشترطوا من الشروط ما شاءوا لأن الشريعة لم تترك أوضاع التعامل بلا قيود وحدود بل هى فصلت فيها تفصيلا يجعل عقودها وشروطها مقرررة طبقا للشريعة الاسلامية وليس للإرادة حرية فيها الا أن تتطوى تحت نظام عقد من العقود الشرعية وترضى أحكامه .

والله يأمر فى كتابه بالاحسان ، والاحسان هو أن يرى الانسان ربه فى كل عمل يقوم به فان لم يكن يراه فان الله يراه فاذا أيقن الانسان ذلك أتقن عمله ظاهرا وباطنا وارتفع به الى أعلى درجات الاتقان .

والتجارة عمل بل من أهم الأعمال فى المجتمع لأن تسعة أعشار الرزق فى التجارة كما يقول المصطفى ﷺ وهى وظيفة خطيرة فالتاجر الذى يجلب السلع الى السوق ليوفر للشعب حاجياته ويرخص أسعارها يدفع الضرر عن المجتمع ويحقق مصالح العباد ويقوم بدوره الاسلامى فى جلب المصالح ودرء المفسد وتحقيق التضامن الذى أمر به الله بين عباده المخلصين .

(١٨) الشرح الصغير على أقرب المسالك لمذهب الامام مالك ، ج ٣

ولذلك عنى الاسلام بهذا الركن الخطير من مقومات الاقتصاد الاسلامى ووضع له القواعد الضابطة والشروط التى تكفل استقامته لأنه « من لم يبال من حيث كسب لم يبال الله من أى باب من الأبواب ألقاه فى جهنم » كما قال رسول الله ﷺ .

وحتى لا نكون ممن وصفهم الرسول عليه السلام « يأتى على الناس زمان لا يبالى المرء ما أخذ منه ، أمن الحلال أم من الحرام » •• علينا أن نرقب هذه الضوابط والشروط فى معاملتنا التجارية • وأول الشروط التى اشترطها الاسلام فى عروض التجارة أن تكون فى مال متقوم وهو ما حيز وجاز الانتفاع به فى حال السعة والاختيار - أى بغير اجبار - مثل النقود والعروض والأرض •

وغير المتقوم هو ما لم يتوفر فيه أحد الأمرين : الحيازة وجواز الانتفاع به •• وعلى هذا الشرط تكون الخمر والخنزير فى حق المسلم غير متقوم لعدم جواز انتفاعه بهما لأن الشارع حرهما على المسلمين فى غير حال الاضطرار التى لا تبيح للمسلم أن يتناول منهما الا بقدر ما يدفع الهالك عن نفسه •

والخمر والخنزير مال متقوم فى حق الذمى لجواز انتفاعه بهما وبيعهما لذمى أى يصلح كل منهما لأن يكون محل معاوضة مالية بين غير المسلمين (١٩) •

وكذلك يمنع فقهاء المسلمين بيع كل شئ علم أن المشتري قصد به أمرا لا يجوز كبيع جارية لأهل الفساد أو بيع أرض لتتخذ خمارة أو عنبا لمن يعصره خمرا أو نحاسا لمن يتخذها ناقوسا أو بيع طعام لأهل الحرب (٢٠) أو بيع صحيفة أو كتاب يفسد عقيدة المسلم أو يشيع الفساد فى الأمة الاسلامية •

ومثله بيع الصور المثيرة التى تحرك الشهوة لدى الشباب فيسعى الى افراغها من طريق حرام بينما الرسول ﷺ يقول : « من استطاع

(١٩) مختصر المعاملات الشرعية ، لعلى الخفيف ص ٥ .

(٢٠) الشرح الصغير على أقرب المسالك لمذهب الامام مالك ، ج ٢

منكم الباءة فليتزوج فانه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فانه له وجاء» •

فالصحيفة المنحرفة والكتاب المفسد والصور العارية تعتبر بالنسبة للمسلم مال غير متقوم لأنه مال لا يجوز للمسلم الانتفاع به ومن ثم تحرم التجارة فيه •

وكل غش في التجارة محرم لأن الرسول ﷺ يقول : « من غشنا ذئيب منا » ، وكذلك بيع تل ما فيه خصومة (٢١) مثل المسروق أو المغصوب لأن الاسلام يريد المجتمع المتعاون المتحاب لا المجتمع الذي تقتله الفتن وتمزقه المنازعات •

كما حرص الاسلام على أن تكون للمجتمع المسلم شخصيته المستقلة وساعات الاجتماع المنتظمة التي يتدارس فيها المسلمون أحوالهم وشؤونهم وهناك حدود دنيا لذلك منها فريضة الجمعة التي تجمع أهل القرية أو الحي في مسجد واحد ليلتقوا بامامهم أو حاكمهم • من أجل هذا حرم البيع في تلك الساعة بعد نداء المؤذن لقوله تعالى :

« يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ، نلکم خير لکم ان کتتم تعلمون » (٢٢) •

واذا علمنا أن كثيرا من فقهاء المسلمين لا يرى الربا في فوائد العقود فقط بل الربا في نظريهم كل زيادة بلا مقابل من عمل أو سلعة لموضح لنا أن كثيرا من أنواع العقود التي يجري عليها التعامل حاليا في أسواق التجارة وتقرها قوانين الانسان قد خالطها الربا الذي حرمه الاسلام لا سيما ربا الفضل •

والربا كما عرفه علماء المسلمين نوعان :

١ - ربا الفضل • ٢ - وriba النسيئة •

وربا النسيئة هو الصيغة الشائعة والتي عرفت في الجاهلية عندما

(٢١) الشرح الصغير على أقرب المسالك لمذهب الامام مالك ، ج ٣

ص ٨٧ •

(٢٢) المرجع السابق ص ١٠٦ والآية من سورة الجمعة : ٩ •

يجل الدين ويعجز المدين عن السداد فيقول له الدائن « تتضى أو تربى » ؟
أى تدفع ما عليك أو تريدنى أن أمهلتك * * وهو موضوع أبحاث
مستفيضة وقد أفردنا له بابا مفصلا فى كتابنا « مقومات الاقتصاد
الاسلامى » *

أما ما يهمنى الآن فى أسس التجارة الاسلامية فهو ربا الفضل
- والفضل هو الزيادة - الذى أوضحه للمسلمين مبلغ شريعة الله
محمد ﷺ فى قوله :

« الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير
والتمر بالتمر والملح بالملح مثلا بمثل بمثل سواء بسواء يدا بيد فاذا
اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم اذا كان يدا بيد » (٢٣) *
وفى رواية أخرى « يدا بيد فمن زاد أو استراد فقد أربى الآخذ
والمعطى فيه سواء » *

وربا الفضل فى رأى الاسلام لا يختلف عن ربا النسيئة الا فى
أن ربا الفضل هو استغلال لجهل الناس بينما ربا النسيئة هو استغلال
لعجز الناس عن سداد الدين وقت حلوله *

ونقصد بجهل الناس هو قبولهم ما يوههم به التاجر عند المبادلة
من وجود تفاوت فى نقاء الكميات المتبادلة من السلعة أو فى جودتها *
وإذا علمنا أن السلع اتى ورتت بحديث رسول الله ﷺ كانت
من السلع النقدية المعروفة فى جزيرة العرب - أى التى تستعمل بدلا
من النقود - لأدركنا الحكمة من التشديد على المساواة عند التبادل حتى
لا يفتح الباب للربا فى المعاملات التجارية غير الآجلة *

وقد نص حديث الرسول ﷺ على عدم التفاوت تيسيرا للمعاملات
وحماية للأمين ومن لا يحسنون الاتجار أو معاملة الأسواق *

يؤيد هذا ما روى عن أبى سعيد الخدرى قال : جاء بلال الى
رسول الله ﷺ بتمر برنى فقال له رسول الله : من أين هذا ؟ قال
بلال : كان عندنا تمر ردىء فبعت منه صاعين بصاع ليطعم النبى ﷺ

فقال النبي عند ذلك « أوه ، عين الربا ، لا تفعل . ولكن اذا أردت أن تشتري فبع التمر ببيع آخر ثم اشتر به » (رواه البخارى ومسلم والنسائى) • والتمر البرنى أجود أنواع التمر كما يقال وربما كان تأوه النبي ﷺ مبالغة فى الزجر أو تألما من سوء فعل بلال أو فهمه والله أعلم (٣٤) •

وفى هذا الحديث يرشدنا الرسول الكريم الى الطريق القويم لتجنب ربا الفضل وهو أن يبيع ما يظنه رديئا بنقود معدنية أو بسلعة أخرى نقدية ثم يشتري بثمنه ما أراد من النوع الجيد أى ادخال وسيط آخر للمبادلة لتقدير النسبة التى ينبغى أن يتم بها تبادل نوعى التمر — مثلا — بدلا من التوصل اليها مباشرة عن طريق المساومة كما فعل بلال رضى الله عنه ، وبعبارة أخرى ادخال مقياس مستقل يتوصل به البائع والمشتري الى نسبة عادلة للتبادل •

وهكذا مكن الشارع الحكيم ميكانيكية السوق من القيام بدور الحكم المحايد لتقدير النسبة التى يجب أن يتم على أساسها تبادل الجيد والرديء من التمر • وتم اعطاء فرصة لميكانيكية السوق لكى تعمل بواسطة السلعة النقدية الجديدة التى أدخلت فى العملية فأدت الى شطرها الى عملتين مستقلتين واحالتها الى بيع منفرد وشراء منفرد ، وأبعدت شبح العبن عن العملية •

والهدف الأسمى وراء ذلك هو التنبيه الى أن الغش محقة للبركة وأن ما أخذ نتيجة للتحايل غير المشروع أو المساومة غير المتكافئة وكان أكثر مما يستحقه البائع هو ربا لعن آكله •

● الحسبة :

لقد اهتم الاسلام بتتدليم العقود وشروطها لتنظيم المعاملات بين الناس لكن الأمر لا يقتصر فى المعاملات على ما يجرى بموجب العقود

(٢٤) الشرح الصغير لمذهب مالك — ج ٣ ، المرجع السابق •

المدونة فقط بل أن أغلب التعامل اليومي لا سيما بين أفراد الشعب البسطاء فى قضاء مطالب الحياة وضرورتها اليومية لا يتم بعقود بل بأعراف يرى الاسلام وجوب عدم تجاوزها ما وضع للتجارة من آداب وقوانين وعدم تعديها ما أحل الله للعباد .

لذلك كانت وظيفة الحسبة من أول الوظائف الادارية التى عرفها النظام الاسلامى وكان الاشراف على الأسواق من أهم واجبات المحتسب لدعم آداب التعامل الاسلامى بين الناس وتثبيت أركانه . وقد روى البخارى عن ابن عمر رضى الله عنه « أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد النبى ﷺ غبيعت عليهم من يمنعهم » أى يبيعت المحتسب ليمنع التجار من مثل هذا الشراء حتى يتيح الفرصة للبدو أن يحضروا الى السوق ويعرفوا حقيقة السعر فلا يقع البدوى فريسة لجشع تاجر .

وقد تطور نظام الحسبة وأصبح من أهم وظائف الدولة الاسلامية الادارية وحددت وظائفه فى بعض الامارات الاسلامية فى :

- ١ — المحافظة على الآداب فى الأماكن العامة كالأسواق والحمامات والكتاتيب .
- ٢ — مراقبة الموازين والمكاييل .
- ٣ — مراقبة أسعار الحاجيات فى الأسواق .
- ٤ — المحافظة على الصحة العامة بمراقبة الخزابين والجزارين وباعة الأطعمة ومياه الشرب التى يحملها السقائون .
- ٥ — تسجيل المواليد والوفيات .
- ٦ — النظر فى استحقاقات الورثة وأصحاب التركات .
- ٧ — الفصل فى المنازعات التى لا تحتاج الى العرض على القاضى .
- ٨ — الاشراف على الشؤون الخاصة بتموين الجيش (٢٥) .

والحسبة ولاية والأصل أن جميع الولايات فى الاسلام مقصودها أن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمة الله هى العليا فان الله تعالى انما خلق الخلق لذلك وبه أنزل الكتب وبه أرسل الرسل وعليه جاهد الرسل والمؤمنون قال تعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون » (٢٦) .

وجميع الولايات الاسلامية انما مقصودها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهما السبيل لتحقيق المقاصد الشرعية التى ترمى الى التضامن بين جماعة المسلمين لتنفيذ ما أمر الله به وما نهى الله عنه سواء بتنفيذ ما جاء فى الكتاب والسنة أو بجلب المصالح ودرء المفسد حتى يكون المسلمون كما وصفهم الله تعالى فى قوله : « والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر » (٢٧) .

والمحتسب - كصاحب ولاية - يكون بمنزلة الأمين المطاع كما يجب عليه العدل فى ولايته يتحرى الصدق فى كل الأخبار لأن الرسول ﷺ يقول : « عليكم بالصدق فان الصدق يهدى الى البر والبر يهدى الى الجنة ولا يزال الرجل يصدق ويتحرى الصدق حتى يكتب عند الله صديقاً ، وإياكم والكذب فان الكذب يهدى الى الفجور وان الفجور يهدى الى النار ولا يزال الرجل يكذب ويتحرى الكذب حتى يكتب عند الله كذاباً » .

والمحتسب - كصاحب ولاية - أساسها الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وهو من أفضل الأعمال وأصلحها فلا بد أن يكون عمله خالصاً لله وعلى هديه وهدى رسول الله .

والعمل الصالح فى الاسلام هو ما أريد به وجه الله تعالى لأن الله لا يقبل من العمل إلا ما أريد به وجهه وحده والنبي ﷺ يقول : « يقول الله أنا أغنى الأغنياء عن الشرك ، من عمل عملاً أشرك فيه غيرى فأنا بريء منه وهو كله للذى أشرك » (٢٨) .

(٢٦) الحسبة . لابن تيمية . ص ٩ - والآية من سورة الذاريات :

(٢٧) التوبة : ٧١ . (٢٨) الحسبة ، لابن تيمية ، ص ٨٤ .

والعمل الصالح طاعة وهو العمل المشروع المسنون وهو الحسن وهو البر وهو الخير •

ولا بد فى عمل المحتسب من الرفق فالنبي ﷺ يقول : « ما كان الرفق فى شىء إلا زانه ولا كان العنف فى شىء إلا شاناه » كما قال عليه السلام « ان الله رفيق يحب الرفق فى الأمر كله ويعطى عليه ما لا يعطى على العنف » •

كما أن عليه أن يتحلى بالصبر والعلم والله تعالى يقول : « واصبر وما صبرك الا بالله » (٢٩) • والرسول ﷺ يقول : « لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر الا من كان فتيها فيما يأمر به فقيها فيما ينهى عنه ، رفيقا فيما يأمر به رفيقا فيما ينهى عنه ، حليما فيما يأمر به حليما فيما ينهى عنه » •

أما واجبات المحتسب فى حدود الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فى كثير منها :

١ — أمر العامة بالصلوات الخمس فى مواقيتها ومعاقبة المتخلف بغير عذر بالضرب والحبس ، ومراقبة الأئمة والمؤذنين ، وله أن يستعين فى ذلك بوالى الحرب أو الحاكم •

٢ — الأمر بالجمعة والجماعات وصدق الحديث وأداء الأمانات والنهى عن المنكرات من الكذب والخيانة وما يدخل فى ذلك من تطفيف الكيل والميزان والغش فى الصنعة أو البيع •

قال تعالى : « ويل للمطففين • الذين اذا اكتاثوا على الناس يستوفون • واذا كالوهم أو وزوهم يخسرون » (٣٠) وقال جل شأنه : « ان الله لا يحب من كان خوانا أثيما » (٣١) •

٣ — مكافحة الغش لا سيما بكتمان العيوب وتدليس السلع كأن يكون ظاهر السلعة خيرا من باطنها لأن الرسول ﷺ يقول : « من غشنا فليس منا » •

(٣٠) المطففين : ١ — ٣ .

(٢٩) النحل : ١٢٧ .

(٣١) النساء : ١٠٧ .

- ٤ — مكاشحة العقود المحرمة التي يشوبها الربا والميسر والغرر •
٥ — مراقبة الأسعار والاحتكار فيجبر من عنده طعام لا يحتاج اليه والناس في مخمصة على بيعه للناس بقيمة المثل ويمنع الاحتكار من مجموعة التجار اذا قصد به رفع السعر الى حد الارهاق أو قصد به بخس ثمن ما يشترونه من المنتجين الى أقل من ثمن المثل المعروف •
وللمحتسب أن يلجأ الى عقوبات مختلفة لأداء واجبه ولحفظ الثقة في المعاملات وهو ما تسعى اليه الدول اليوم لتحفظ للورقة التجارية قيمتها ولخلق الائتمان النظيف في سوق المال •

ومن هذه العقوبات :

- ١ — الضرب على ترك أداء الحقوق الواجبة مثل ترك وفاء الدين مع القدرة عليه أو رد المغصوب أو أداء الأمانة الى أهلها •
وله أن يضرب المخالف مرة حتى يؤدي ما عليه أو يفرق الضرب عليه يوماً بعد يوم •

٢ — التعزيز بالعقوبات في مواضع مخصوصة في مذهب مالك وأحمد لما ورد عن النبي ﷺ من الأمر بكسر دنان الخمر وأخذ شطر مال مانع الزكاة •

وما ورد عن عثمان بن عفان من تحريق المصاحف المخالفة للإمام •
وأمر عمر بن الخطاب بتحريق قصر سعد بن أبي وقاص الذي بناه لما أراد ان يحجب عن الناس فأرسل اليه محمد بن مسلمة فحرقه •

وما فعله عمر من اراقه اللبن الذي غش بالماء كما مزق ثوبا من حرير رآه على ابن الزبير فلما قال له الزبير « أشزعت الصبى » قال :
« لا تفسوهم الحرير » (٣٢) •

٣ — التصديق على الفقراء بالطعام المغشوش بدلا من اتلافه طالما انه غير ضار بهم •

٤ — طرد التاجر الغشاش من السوق •

(٣٢) احسبة ، لابن تيمية ، ص ٦٢ — ٦٤ •

(٣ — التجارة في الاسلام)

وحسم الغش بالتعزيز الفورى الرادع يبيث الثقة فى الأسواق
ويطهرها من المنحرفين •

وقد بلغت الأسواق فى ظل هذا النظام الاسلامى شأوا عظيما
من التنظيم وذلك بسبب صيغة الحياة الاسلامية التى تربط دائما بين
العمل والعبادة وبين الحياة والجزاء الباقى فى الآخرة فى ظل الايمان
بعقيدة واحدة تتشعب فكريا موحدا يؤدى الى وحدة الفهم ووحدة
الوسائل ووحدة العادات •

لذلك كانت الأسواق الاسلامية وحدات نظامية يسودها انظام
المستقر والعرف المحترم وتجرى المعاملات فيها بثبات واستقرار وكانت
الحرف والتجارات فى الغالب متمركزة فى أسواق معينة وما زال أثر
ذلك مشهودا فى أسماء سوق المغربلين والنحامين والصاغة وسوق
السلاح وغيرها بمدينة القاهرة •

وكان لكل طائفة شيخ يرعى شئونها ويقضى فى منازعات أفرادها
ويطرد الماثلين حتى لا يعرقلوا التعامل ويسلبهم ائتمانهم والثقة فيهم
ويساعد المجددين ويضمهم وكان للشيخ نقباء وعرفاء •

وقد أثبت هذا النظام الطائفى قوة ومثانه فى الرابطة بين أصحابه
وروح التعاون التى تسود السوق حتى أنه عند انهيار الحكم فى بغداد
وفساده فى مصر أيام المماليك بقى الرخاء والازدهار التجارى وظل
التسبب على قدرته وحيويته •

وكان لكل سوق محتسب له معاونوه ويفوم الصالحون من الناس
بالحسبة تطوعا واختيارا مما أدى الى ضبط النظام وازدهار التجارة
وهو ما يشهد بدثة الأحكام الشرعية وعظمه النظم الاسلامية وبثبات
التعامل ونموه فى ظل نظام الحسبة الأخلاقى والادارى (٣٣) •

* * *

● التسمير :

الرحمة فى الاسلام أساس الايمان وعلامته لأنها دليل تأثر الضمير بالدين وتخلغه فيه كما هى شاهد الروح الانسانية التى لا دين غيرها فى عرف الاسلام الذى يبنى مجتمعه على المحبة والتراحم والتعاون بين الناس •

ومع ذلك فالاسلام فى تشريعاته يهتم أولاً بالاقناع الوجدانى ويقف بتكاليفه عند الحد الضرورى لسلامة المجتمع وفى حدود الطاقة العامة لجماهير الناس ثم يخاطب الوجدان للاقناع بالتكاليف وللسمو فوقها ما استطاع ليرتفع بالحياة الانسانية فى مدارج الرقى •

لذلك يقدر الاسلام غريزة حب الذات وحب المال ويقرر أن الشح حاضر فى النفس الانسانية لا يغيب : « وأحضر الأنافس الشح » (٢٤) فيعالج ذلك علاجاً نفسياً عميقاً يحتوى على الترغيب والتحذير والحض والتشجيع حتى يصل الى الدرجة التى يطلب فيها الى هذه الأنافس الشحيحة أن تجود بما تحب فيقول تعالى فى سورة آل عمران « لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » (٢٥) وبذلك يصل الى غاية البذل وأعظم الكرم والعطاء الذى يرفع انسانية الانسان ويقيم التوازن الاجتماعى فى مجتمع متعاون سليم •

وبيداً الاسلام علاجه النفسى السامى الطويل بغرس بذور الرحمة فى النفوس فيقول الرسول ﷺ : « لن تؤمنوا حتى ترحموا » قالوا : يا رسول الله كلنا رحيم « قال : « انه ليس برحمة أحدكم صاحبه ولكنها رحمة عامة للناس » •• رحمة خالصة حتى من عصبية الدين بل رحمة تشمل كل من تنبض فيه الحياة •• قال نبي الاسلام الكريم : « بينما رجل يمشى فى الطريق اشتد عليه العطش فوجد بئراً فنزل فيه فشرب ثم خرج ، واذا بكلب يلهث ، يأكل الثرى من العطش ، فقال الرجل : لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذى كان منى • فنزل

• (٣٥) آل عمران : ٩٢ •

• (٣٤) النساء : ١٢٨ •

البئر فملاً خفه ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقى • فسقى الكلب فشكر الله تعالى له فغفر له « فقالوا : يارسول الله ، وان لنا فى الأنعام لأجراً ؟ فقال : « فى كل كبد رطبة أجر » •

فالبشرى للمخبتين الطائعين لله الذين ينفقون من أموالهم لرضا الله : « وبشر المحبتين • الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وأصابهم على ما أصابهم والمقيمي الصلاة وما رزقناهم ينفقون » (٣٦) • لأن الانفاق ابتغاء وجه الله هو من أسمى معانى التراحم فى مجتمع الاسلام •

والتاجر المسلم عضو فى هذا المجتمع ومن واجبه أن يتذكر دائماً أن كل عمل المسلم يجب أن يتوجه به الى الله وأن يجعله خالصاً لوجهه فلا تطنى على عمله صورة الربح بأى وسيلة وبأعلى نسبة ممكنة فينسى الرحمة التى هى أساس الاسلام ويضع مكانها فى قلبه الشح والطمع •

والتسعير يطلق فى أعراف التجارة المعاصرة ويقتصد به أمران : الأول تحديد أسعار البيع بمعنى منع المساومة ، والثانى تدخل الدولة — السلطان — لتحديد الأسعار التى يجرى عليها التعامل فى الأسواق وهو المعروف « بالتسعير الجبرى » أى فرض تقدير القيمة على ارادة التعامل بين الأشخاص •

فبالنسبة للنوع الأول — منع المساومة — فقد أخرج ابن ماجه فى سننه أن امرأة قالت « يا رسول الله ، انى أبيع وأشتري فإذا أردت أن أبتاع الشيء سمت به أقل مما أريد ثم زدت حتى أبلغ الذى أريد وإذا أردت أن أبيع الشيء سمت به أكثر مما أريد ثم وضعت حتى أبلغ الذى أريد ، فقال لها : لا تفعلى ، اذا أردت البيع والشراء فاستقامى بما تريدين » وبذلك يكون قد نهاها عن أن يكون لها ظاهر وباطن مختلفين وحتى لا تكون خدعة فى البيع والشراء (٣٧) وذلك مما يوفر على المجتمع

(٣٦) الحج : ٣٤ ، ٣٥ •

(٣٧) نظرية الاسلام الاقتصادية ، للمؤلف ، ص ٩٣ •

الجهد الضائع فى المساومة وما تجره من خلافات ومشاكل وانعدام الثقة بين الناس لا سيما وأن القلة هى التى تحذق المساومة .

أما الأمر الثانى فقد رأينا فى باب الحسبة نوعا من تدخل الدولة لتنظيم أسواق التجارة فى الاسلام وقد كان من واجبات المحتسب التدخل للحد من جشع التاجر سواء أكان مضاربا على صعود السعر لاستغلال المستهلك أو مضاربا على النزول للاضرار بالمنتج .

والأصل أن التجارة فى الاسلام تأدية خدمة للمجتمع وقد حبب الاسلام الى التجار ارخاص الأسعار للتيسير على الناس لما فى ذلك من مرضاة الله والفوز بثوابه بل رفع الجالب الى السوق الى مرتبة المجاهد فى سبيل الله فقال عليه السلام « أبشروا فان الجالب الى سوقنا تالمجاهد فى سبيل الله ، وان المحتكر فى سوقنا كالمحد فى كتاب الله » .

ويقول الامام الغزالى « البيع للربح ولا يمكن ذلك الا بغبن ما ولكن يراعى فيه التقريب فان بذل المشتري زيادة على الربح المعتاد اما لشدة رغبته أو لشدة حاجته فى الحال اليه فينبغى أن يمتنع من قبوله فذلك من الاحسان ومهما لم يكن تلبيس لم يخن أخذ الزيادة ظلما وقد ذهب بعض العلماء الى أن الغبن بما يزيد على الثلث يوجب الخيار وفى الحديث : « غبن المسترسل (أى الذى أمنك) حرام » (٣٨) .

ويقول الدكتور اسماعيل شحاتة : « الثمن العادل هو الذى لا يكون مجحفا بحق البائع أو المشتري ويكفل تحقيق العدالة لجميع الأطراف سواء تحدد بقوى العرض والطلب فى السوق أو اضطر الحاكم لتحديده بالتدخل وبالتسعير الجبرى بشرط أن يتحدد على أساس التكلفة الاقتصادية الحقيقية ، ومشورة أهل السوق » (٣٩) .

(٣٨) احياء علوم الدين لسزالي ، ج ٢ ، ص ٨١ .

(٣٩) مجلة البنوك الاسلامية ، العدد ٣٧ ، ص ٥٠ .

بينما ذهب بعض العلماء الى عدم جواز التسعير على الناس استنادا الى ما رواه أنس بن مالك من « أن الناس قالوا : يا رسول الله غلا السعر فسعر لنا ، فقال : ان الله تعالى هو الخالق القابض الباسط الرازق المسعر وانى لأرجو أن ألقى الله ولا يطلبنى أحد بمظلمة ظلمتها اياه فى دم ولا مال » ٠٠ والى قول الله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، الا أن تكون تجارة عن تراض منكم » (٤٠) ٠٠ والى ما رواه أبو هريرة عن أحمد وأبى داوود رضى الله عنهم قال « جاء رجل فقال : سعر ، فقال : بل أدعو الله ، ثم جاء آخر فقال : يا رسول الله سعر ، فقال : بل الله يخفض ويرفع » •

فاذا كان الله هو المسعر حقا لأنه هو المنعم وهو الرزاق ولو شاء لأفاض من نعمه على الخلق كلهم لكن هناك عوامل قد تؤثر بقدر من الله فى الانتاج بالزيادة أو النقص - مثل الآفات الزراعية أو نقص أو زيادة الأمطار - فيكون الأصل فى الاسلام هو حرية السوق أى ترك تحديد السعر لقانون العرض والطلب بشرط توافر عنصر المنافسة الحقيقية والعوامل الطبيعية لهذا القانون وبشرط :

(أ) مراعاة قاعدة الاسلام الأصلية « لا ضرر ولا ضرار » ٠٠ فمع الحرص على مصلحة المستهلك - المشتري - يجب مراعاة مصلحة البائع أو المنتج حتى لا تقتت حوامز الانتاج والنشاط الاقتصادى لأن فى ذلك اضرارا بمصلحة الجماعة أيضا •

(ب) عدم وجود انحراف فى توجيه الأسعار •
فاذا أثقلت الأمة ظروف غير طبيعية كالحروب والمجاعات أو وضع لولى الأمر وجود انحرافات فى السوق كعمل مجموعة من التجار لاحتكار صنف من الأصناف أو اغلاء الأسعار طمعا فى ربح غير مشروع فقد وجب التسعير وهو ما يجيزه الشرع ، لأن الذين استندوا الى حديث رسول الله ﷺ فى تحريم التسعير سارعوا الى ظاهر لفظه وبنوا عليه هذا التحريم • مع أن الحديث الشريف كما رواه أنس ورواه

أبو هريرة لم ينه عن التسعير ولم يقل لا تسعروا ، أو لا يحصل لكم التسعير ، وإنما قال : « أن الله هو القابض الباسط » وقال : « أدعو الله » فالمعنى أن الله تبارك وتعالى هو الخالق للنعيم جميعا ولو شاء لفاض بها على كافة الخلق في كل مكان . وليس معنى هذا أنه يرضى لعباده الاحتكار أو أن يضيق بعضهم على بعض استغلالا وطمعا فهذا اعتداء منكر نهى عنه وحرمه : « لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل » .
بن أن الإسلام لينهى عن مجرد النظر بعين نهمه الى ملكية الغير : « ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجا منهم زهرة الحياة الدنيا » (٤١) ويقول النبي ﷺ « من اغتطع ما امرىء مسلم بغير حق لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان » والذي يستبيح لنفسه اغلاء السعر على الناس بغير حق ولا عدل ، إنما يأكل أموالهم بالباطل ويعتدى على ملكيتهم أو يحرمهم من طبيبات ما أحل الله (٤٢) .
نرى من ذلك أن الرسول ﷺ ترك الأمر لحكم القواعد العامة واجتنب الأمر بالتسعير غي أحاديثه كما اجتنب النهى عنه وإنما قال : « بل ادعو الله » .

ولو أن الرسول عليه السلام أباح التسعير بنص صريح ولم يتركه لحكم القواعد العامة القاضية بالنهي عن المنكر وردعه وبأن الضر يزال ولا ضرر في الإسلام فربما أتاح ذلك لبعض الأشرار أو الجهلاء أو ذوى الأغراض من الحكام أن يقيدوا حرية التجارة في غير محل وأن يخنقوها بالتسعير في غير ضرورة مما قد يؤدي مثلا الى رأسمالية الدولة ، والدولة اذا تحكمت ظهر أشد أنواع الاحتكار خطورة . لكن الحكمة النبوية الملهمة تمثلت في التذكير بحساب الله في هذه المسألة والحث على تقواه وخشيته .

والامام ابن قيم الجوزية يرى : أن حديث : « أن الله هو المسعر القابض الباسط » ليس حجة على منع التسعير مطلقا ويقال لمن احتج به : هذه قضية معينة وليست لفظا عاما وليس فيها أن أحدا

(٤١) طه : ١٣١ .

(٤٢) التسعير في الإسلام ، للبشرى الشوربجى ، ص ٢٥ .

امتنع من بيع ما الناس يحتاجون اليه وأنه ثبت في الصحيحين أن النبي ﷺ منع من الزيادة على ثمن المثل في عتق الحصة من العبد المشترك .
وأورد ابن القيم حديث العتق الذي سبق أن أورده ابن تيمية وقرر أن هذا الحديث « صار أصلاً في أن ما لا يمكن قسمة عينه فإنه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك ويجبر الممتنع على البيع وصار أصلاً في أن من وجبت عليه المعاوضة أجبر على أن يعاوض بثمن المثل لا بما يريد من الثمن وصار أصلاً في جواز اخراج الشيء من ملك صاحبه فهراً بثمنه للمصلحة الراجحة كما في الشفعة » .

وينتهي ابن القيم من ذلك الى انه « إذا كان الشارع يوجب اخراج الشيء عن ملك مالكة بعوض المثل لمصلحة تكميل العتق ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة فكيف إذا كانت الحاجة بالناس الى التملك أعظم وهم اليها أضر ؛ مثل حاجة المضطر الى الطعام والمشرب واللباس وغيره وهذا الذي أمر به ﷺ من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسعير » (٤٣) .

بل ان الامام ابن القيم يذكر في كتابه : « الطرق الحكيمة » أن « لولى الأمر أن يكره المحتكرين على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس اليه ومن اضطر الى طعام عند غيره ، ولا يحتاج اليه كان له أن يأخذه بقيمة المثل ولو امتنع من بيعه له بقيمة المثل ، فأخذه منه بما طلب لم يجب عليه الا قيمة المثل ، وذلك دفعا لضرر المحتاج وفي الوقت نفسه لا ضرر على المالك ولا ضرر ، ومن اضطر الى الاستدانة من الغير فأبى أن يعطيه الا بالربا فأخذه منه بذلك فلم يعطه الا رأس المال جاز ، ولو امتنع أرباب السلع عن بيعها مع حاجة الناس اليها وغالوا في سعرها فللحاكم أن يسعر ، وأن يلزم بقيمة المثل وأن يبيع عليهم وله الزام الصناع والتجار وأرباب الحرف القيام بأعمالهم بأجرة المثل » (٤٤) .

(٤٣) المرجع السابق ، ص ٣٦ .

(٤٤) نظرية الاسلام الاقتصادية ، للمؤلف ، ص ٩٢ .

أما الأستاذ الدكتور حسين حامد فيرى أن المفتوى بجواز التسعير « إنما تعد تطبيقاً للنص الذى « منع من التسعير نفسه - حديث أنس رضى الله عنه موضوع البحث - ذلك أن الفقهاء القائلين بجواز التسعير قد اجتهدوا فى استنباط مناط هذا النص وقد آداهم اجتهادهم الى أن مناط « المنع » من التسعير هو أنه ظلم للتجار طالما أن ارتفاع الأسعار فى عهد رسول الله ﷺ جاء نتيجة لفائون العرض وانطلب وليس نتيجة جشع طائفة من التجار الذين يتحكمون فى السوق ويحتكرون أقوات المسلمين . وقد أشار الحديث الوارد بترك التسعير الى هذا المعنى حيث يقول الرسول عليه السلام « أنى لأرجو أن ألقى الله وليس احد منكم يطلببنى بمظلمة فى دم ولا مال » . فهذه العبارة تشير الى أن العلة فى ترك التسعير هى ترك الظلم وهذا يعنى أن ارتفاع الأسعار كان دون تدخل من التجار فإذا ما تبين أن التجار هم الذين رفعوا الأسعار طمعاً فى الربح الحرام فإن هذا يعد ظلماً يجب على ولى الأمر رفعه ، والتسعير هو الوسيلة لهذا الرفع .

وإذا أضفنا الى ذلك أن :

١ - الاحتكار محرم فى الاسلام بصريح النصوص والتسعير ضرورة لمقاومته .

٢ - التسعير سياسة شرعية تسد بها ذرائع الاستغلال والجشع وتكفل بها سلامة البيوع والمعاملات من الغبن والغش .

٣ - المصلحة تقضى بالتسعير وقد توجبه دفعا للضرر عن الجمهور (٤٥) .

وضح لنا أن التسعير جائز شرعا وواجب عند الضرورة حتى أنه يجوز نزع ملكية المحتكر جبرا عنه ومصادرتها تيسيرا على الناس فى الحصول على ما يحتاجون منها وعقابا للمحتكر على استغلاله حاجة الناس اليها كما يجب التسعير كلما وضح أن حاجة الناس لا تندفع الا به كما يقول ابن تيمية .

فكان التسعير من وجهة نظر الاسلام هو الوسيلة لسد الذريعة الى الاحتكار ومكافحة الغلاء الذي ياتى نتيجة طبيعية للاحتكار .
أما كيف يتم التسعير فهذا ما يوضحه للمسلمين الامام على بن أبى طالب رضى الله عنه بقوله : « يجب أن يكون البيع بأسعار لا تجحف بالبائع أو المبتاع ، فيجمع الامام أهل السوق الذى يراد وضع سعر له ويحضر غيرهم معهم استظهارا على صدقهم فيسألهم كيف يشنون وكيف يبيعون فينازلهم الى ما فيه لهم وللعمامة سداد حتى يرضوا » (٤٦) .
أى يجتمع ممثلو المنتج والتاجر والمستهلك والخير المحايد لوضع السعر المناسب للسلعة أو السلع المراد تسعيرها لأن الاسلام لا ينحاز الى طبقة دون أخرى والجميع فى أمة الاسلام اخوة فلا يرجح مصلحة أخ على أخيه ، ولا أظن أن هناك تشكيلا للجنة التسعير أرقى من هذا التشكيل الذى وضعه الامام على رضى الله عنه ولا أبعد للشبهة .
ويضيف ابن تيمية بعد أن أورد رأى الامام « أما اذا امتنع الناس من بيع ما يجب بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه وكذلك من وجب عليه أن يبيع بثمن المثل فامتنع أن يبيع الا بأكثر منه فهنا يؤمر بما يجب عليه ويعاقب على تركه بلا ريب » (٤٧) .
وفيما تقدم من أقوال أوردناها سند ابن تيمية فى هذا الرأى الذى يرمى الى المصلحة العامة فقط لأن التسعير فى الاسلام ليس وسيلة تدخل مطلقة أو سلاح تنكيل بطبقة من طبقات الأمة بل هو قيد وضعى يرد على حرية التعامل فلا يجب الا للضرورة ودفع الحرج فى مثل هذه الأحوال :

١ - عندما يحتاج الناس الى سلعة ما وقد نشأت مظنة استغلال هذه الحاجة لها فيكون التسعير علاجا لهذه الحالة وفى هذا يقول ابن تيمية « ما احتاج الى بيعه وشرائه عموم الناس فانه يجب ألا يباع الا بثمن المثل اذا كانت الحاجة الى بيعه وشرائه عامة وان ما احتاج الناس اليه حاجة عامة فالحق فيه لله » . . أى حق عام .

(٤٦) نظرية التوزيع ، رفعت العوضى ، ص ١٩٣ .

(٤٧) الحسبة ومسئولية الحكومات الاسلامية ، ص ٤٣ .

٢ - عندما يحتكر المنتج أو التاجر سلعة ٠٠ لأن المحتكر كما يعرفه ابن تيمية هو من يعتمد حبس ما يحتاج إليه الناس بغية اغلائه .

٣ - عندما يراد حصر البيع في أناس معينين أو أجهزة محدودة ، حتى يمنع التحكم والاستغلال لان تحديد جهات البيع فيه معنى الاحتكار وعدم المنافسة .

٤ - اذا قام التواطؤ بين الباعين ضد المشترين أو العكس .

وهذه الصورة واضحة في « الكارتلات » الاتحادات العالمية التي تنشأ من مستهلكى البترول ضد الدول المنتجة له مثلا بفصد الأضرار بأصحاب البترول وخفض أسعاره وهو ما يحدث ضد كثيرين من منتجي المواد الأولية كما يحدث على صورة أصغر عندما يفتق تجار الريف لارخاص سعر محصول المزارعين وقت الحصاد ، والعكس هو اتفاق الباعين كما يحدث في نفس الاتحادات العالمية لانتاج الصلب أو السيارات أو منظمة الأوبك التي تضم منتجي البترول عندما يحاولون فرض أسعار البيع على الناس ، أو داخل الدولة الواحدة عندما يحاول المنتجون استغلال الحماية الجمركية التي تمنحها لهم الدولة ضد المنافسة الخارجية لرفع الأسعار على مواطنيهم .

والقاعدة العامة في الاسلام أن التسعير تلجأ اليه الدولة كلما كان صالح الناس ومنفعتهم العامة فيه على أساس من العدل الذي هو قوام المعاملات في الاسلام .

لذلك يجب على ولى الأمر ألا يسرف في فرض الأسعار الجبرية لا سيما بالنسبة للسلع التي لا يضر بالناس حرية التعامل فيها لأن في الافراط في التسعير تقييدا للمعاملات وازارا بالمنتجين أو التجارة بغير خبرة أو ضرورة ملجئة ، ولأن النظام الاسلامى لا يفرض التسعير فرضا عشوائيا في كل حالة وعلى كل سلعة وبغير حكمة وانما جواز التسعير أو وجوبه كحكم شرعى يدور مع علته وجودا وعدما . وعلته هى دفع الضرر عن الناس وتنظيم المعاملات على وجه عادل . .

ولما كان التسعير الاسلامى قد جعل لرفع الظلم فلا يسوغ أن يكون هو فى ذاته ظلماً حتى لا يدعى الى التهرب منه ومخالفته أو التوقف عن الاتجار فيما لا يحقق السعر فيه ربها .

لهذا اشترط الامام مالك عندما رأى التسعير على الجزارين أن يكون التسعير منسوباً الى قدر شرائهم أى أن تراعى فيه ظروف شراء الذبائح ونفقة الجزارة والا لئانه يخشى أن يقلعوا عن تجارتهم ويقوموا من السوق .

ولهذا أعرب الفاضل الباجى عن أن التسعير بما لا ربح للتجار فيه يؤدى الى فساد الأسعار واخفاء الأوقات وأتلاف أموال الناس وهو ما يؤيده فيه الامامان ابن تيمية وابن القيم .

وهو ما عبر عنه جاك أوستروى فى كتابه « الاسلام والتنمية الاقتصادية » بقوله : ان الاسلام كون مبدأ السعر الصحيح الذى يسمح بعلاقات أخوية بين البائع والمشتري ، فالقرآن الكريم يحرم البيوع التى لا تحمل طابع التأكيد وبالتالي تحتل الغش وزيادة السعر .. والاسلام هو نظام الحياة التطبيقية والاخلاق المثالية الرفيعة (٤٨) .

وهكذا يحرص الاسلام على أن يوفر لمجتمعهم استمرار النشاط التجارى ولا يحرم العامل من ثمرة كده كما لا يسمح بالاضرار بأفراد المجتمع وذلك بان تكون الأسعار مجزية للمنتج والتاجر ناطقة بالعدل وليس فيها شطط يضر المشتري أو المستهلك أى وفق قاعدة الاسلام الخالدة التى قررها الرسول ﷺ بقوله : « لا ضرر ولا ضرار » .

* * *

● الاحتكار :

يقول الحق تبارك وتعالى : « وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً » (٤٩) .

(٤٨) التسعير فى الاسلام ، للبشرى الشوربجى ، ص ١١٩ .

(٤٩) البقرة : ١٤٣ .

ويقول الرسول ﷺ : « خير الأمور الوسط » . فالوسطية دعامة من دعائم النظام الاسلامى وهى من أهم دعائم الحياة الاجتماعية للمسلمين وهى مطلوبة فى كل أمر من أمور الدنيا أو العمل للأخرة .

ولذلك يرفض الاسلام على نظامه المالى تلك الفردية المتطرفة التى يربعاها النظام الرأسمالى والتى تتجاهل حقوق الجماعة وتتيح للفرد أن ينكر مصالح الجماعة ويتناساها فى سبيل تحقيق أعلى نسبة من الربح ممكنة .

كما لا يقر الاسلام رأسمالية الدولة التى يتبناها النظام الاشتراكى والتى تضحي بحقوق الفرد وحرية من أجل مصلحة الجماعة والتى قد تتطرف الى مدى أبعد من الاستغلال الرأسمالى لحاجات المجتمع .

لكن الاسلام - فى ربه الأبدى بين المادة والروح . فطرة الانسان التى نظر عليها - يدعو أفراد المجتمع المؤمنين لأن يتساموا على دوافعهم الذاتية لأن للتضحية من أجل الاخاء الاسلامى اجزل الثواب عند الله ولأن المسلم فى عمله انما يبتغى وجه الله أولاً ويرعاه فى تصرفاته .

فيجب الاسلام الى التجار ارخاص الأسعار للتيسير على الناس لما فى ذلك من مرضاة الله والفوز بثوابه بل رفع الجالب الى مرتبة المجاهد فى سبيل الله فيقول الرسول عليه السلام : « أبشروا فان الجالب الى سوقنا كالمجاهد فى سبيل الله ، وان المحترق فى سوقنا كالمحترق فى سبيل الله » .

« ولقد نهى الاسلام عن التعالى فى الربح وعن الفحش فى المكسب لأن قلة الربح مع كثرة البيع تؤدى الى وفرة المكسب مع التيسير على المسلمين وكان على بن أبى طالب يدور فى سوق الكوفة ويقول : معاشر التجار ، خذوا الحق تسلموا ولا تردوا قليل الربح فتحرموا كثيره » (١٠) والرسول ﷺ يقول : « من جلب طعاما فباعه بسعر يومه فكأنما تصدق به » .

وإذا كان الجالب مجاهداً في سبيل الله - كما جاء بالحديث الشريف - فإنه يرفع الحرج عن الناس وييسر لهم أمور معاشهم فإن المحتكر خارج على دين الله كافر بنعمة الإسلام كما يقرر الرسول ﷺ في نفس الحديث .

والاحتكار في نظر الحنفية هو « شراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء أربعين يوماً ، وعند الشافعية شراء القوت في وقت الغلاء ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ ، وعند الحنابلة مثل ذلك بمعنى أن الاحتكار هو حبس الشيء انتظاراً لغلائه وهو الأمر المرادف للامتناع عن البيع » (٥١) .

ويرى الدكتور محمد سلام مذكور في كتابه « الاحتكار وموقف التشريع الإسلامي منه » : « أن الاحتكار المحظور في الشريعة الإسلامية هو حبس أي شيء تشتد حاجة الناس إليه ويستعملونه في حياتهم ويتضررون من حبسه عنهم ويستوى في ذلك أن يكون ذلك الحبس نتيجة شراء أو اختزان وأن يكون الشراء من مصر أو غير مصر وأن يكون ذلك الشيء طعاماً أو غير طعام ويشمل ذلك ما اشتراه في وقت الغلاء أو اشتراه في وقت الرخص ليرفع سعره ويغليه على الناس عند الضيق والاحتياج » وهو ما يتفق مع قول أبي يوسف « كل ما أضر بالناس حبسه فهو احتكار وإن كان ذهباً أو ثياباً » .

والأحاديث الواردة عن رسول الله ﷺ في النهي عن الاحتكار وأظهار بشاعة جريمته كثيرة نذكر منها :

« من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برىء من الله وبرىء الله

منه » .

« بئس العبد المحتكر إن سمع برخص ساءه وإن سمع بغلاء

فرح » .

« الجالب مرزوق والمحتكر ملعون » .

« من احتكر حكرة يريد أن يغلى بها على المسلمين فهو خاطيء » .

(٥١) التسعير في الإسلام ، للبشرى الشوربجي ، ص ٥٧ ، ٥٨ .

والاسلام يحارب الاحتكار لما فيه من اهدار لحرية التجارة
الصناعة وتحكم فى الأسواق يستطيع معه المحتكر أن يفرض ما شاء من
أسعار على الناس فيرهقهم ويضارهم فى معاشهم وكسبهم فوق أنه
يسد أبواب الفرص أمام الآخرين ليعملوا أو يرتزقوا كما يرتزق
المحتكر ويقتل روح المنافسة التى تؤدى الى الاتقان والتفوق فى
الانتاج .

وقد رأينا بعض المحتكرين يلجأون الى ائتلاف فائض انتاجهم
لرفع الأسعار كما حدث فى البرازيل عندما أحرقت الأطنان من البن
بينما الملايين لا تجد حاجتها منه وكم رأينا صيدليات تحتكر الأدوية
وتمنعها عن المرضى الذين يعانون من آلام أمراضهم ودافعها الى
الاحتكار الجشع والسعى وراء كسب حرام والاتجار فى آلام البشر
الذين يموتون فى سبيل أن تزيد أرباح المحتكر .

ان الاحتكار جريمة ضد الانسانية تستوجب الطرد من حظيرة
الله ولذلك قال الرسول ﷺ : « الجانب مرزوق والمحتكر ملعون » لأن
المحتكرين — كما يقول جون آيز أستاذ الاقتصاد فى الجامعة
الأمريكية — « تأثهن فى مطاردة المال الذى يجب أن يكون الوسيلة
الى الحياة الطيبة لا غاية فى ذاته حتى نسوا الغاية وأمعنوا فى التعلق
بالوسيلة .

« وخطر الاحتكار على الاقتصاد العالمى أصبح فى غير حاجة الى
مزيد من البيان وكلنا نعلم كيف تغلغل الاحتكار — الظاهر والخفى —
فى أكثر ميادين الانتاج العالمى وكيف تحالف المحتكرون من أقطاب المال
عبر حدودهم مع زملائهم فى بلاد أخرى ونجحوا فى تحديد الأسعار
التي تؤتتهم الربح الفاحش وخلقوا الأزمات وتآمروا على بخس أثمان
المواد الخام التي تنتجها البلاد النامية اضرارا بأكثر من ثلثى سكان
الأرض ولا زالت جهود الأمم المتحدة — العناصر الطيبة فيها — تتوالى
وتتعثر فى محاولة التخفيف من ويلات هذا الداء الوبيل » (٢٢) .

ان التحريم الاسلامى للاحتكار يسرى على كل أنواعه المحلى والعالمى لأن هدف المحتكر واحد وهو التحكم فى ضرورات الناس • وقد اتخذ الاحتكار الدولى فى العصر الحديث صوراً رهيبية لا سيما بعد ما تحقق من تطور فى أساليب الانتاج أدى الى شيام المشاريع الضخمة التى يعجز الأفراد عن القيام بها ثم النظرة المادية البحتة للاقتصاد وترك الحرية المطلقة للملكية بغير حدود •

وقد استعاضت الشركات الكبرى عن المنافسة فى سبيل الاجادة وخفض الأسعار لصالح البشرية بهذه الصور البشعة من أنواع الاحتكار فرأينا :

١ — نظام الشركة القابضة « Holding Company » التى تقوم بشراء معظم الأسهم فى الشركات الأعضاء •

ولنقل انها شركات سيارات — على سبيل المثال — وبذلك يكون لها سلطة تحديد الأسعار فى جميع شركات السيارات فى عدة دول أو فى دول العالم كله •

٢ — الاندماج وهو اتحاد شركتين أو أكثر فتشتري إحدى الشركات جميع أسهم الشركات الأخرى فلا يصبح فى الوجود الا شركة واحدة تحتكر السلعة التى كانت تنتجها الشركات المندمجة وتتقضى على المنافسة •

٣ — اتحاد الثمن « Price Agreement » وفى هذا النوع من الاحتكار يتفق المنتجون فيما بينهم على تحديد الأثمان أو تحديد كمية الانتاج ليحصلوا على أعظم ربح وقد يكون هذا الاتفاق شفوياً لكنه احتكار واحتكار غير مركز فى هيئة واحدة •

وهناك أنواع أخرى من الاحتكارات كشفت عنها لجنة التجارة الاتحادية فى الولايات المتحدة الأمريكية وعجزت كل الوسائل القانونية هناك عن التغلب عليها أو الحد من سلطانها واستغلالها وانحرافاتهما « (٥٢) •

(٥٣) المؤتمر الثالث لجمع البحوث الاسلامية ، بحث محمد عبد الله المرزبى ، ص ٢٦١ •

ولا شك أن حرب التجويع التي تشنها بعض الدول الاستعمارية المنتجة للسلع الغذائية كمنع القمح عن مناطق المجاعة أو الذرة هو من سبيل الاحتكار الذي حرمه الاسلام .• انه احتكار يقطع الأواصر الانسانية ويحارب الرحمة ويزرع الأحقاد بين بنى الانسان •

أين هذا من موقف المسلمين فى مشارق الأرض ومغاربها عام الرمادة يوم أن أصاب القحط الجزيرة العربية فانهمرت المؤن من مصر وافريقية والعراق وكل أرض علت فيها راية الحق لتنتقد اخوة فى الانسانية حتى كانت قوافل عمرو بن العاص بالنجدة أولها فى المدينة المنورة وآخرها فى الفسطاط على نيل مصر •

أين هذا من شعار الاسلام الذى يرفعه للبشرية : « يا أيها الناس انا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا » (٥٤) • انه أمر للبشرية بأن تتعارف وتتواضع وتدرك أن لا فضل لأحد عند الله خالقها الا بالتقوى •

ولبشاعة جريمة الاحتكار نرى أن الاجماع يكاد أن يكون تاماً بين فقهاء المسلمين على حربه ومقاومته ، وأول مراحل هذه الحرب أن يؤمر المحتكر بالبيع بسعر المثل فإذا لم يبيع باع عليه القاضى •

كما يجمعون على استحقاق المحتكر لعقوبة التعزير وهى عقوبة كان يوقعها المحنوب ويقول عنها ابن القيم « يتغير التعزير بحسب اقتضاء المصلحة له زماناً أو مكاناً أو حالاً ويختلف تقدير المعقوبة فيه حسب خطر الجريمة وتأصلها فى نفس المجرم » •

« لذلك قد تصل عقوبة التعزير الى الحبس أو الضرب أو العقوبة المالية على جرائم الاحتكار أو مخالفة التسعير » (٥٥) •

لكن هذا الشخص الذى يستحل أخفاء طعام الناس أو منع دواء عن مريض ألا يعد مفسداً فى الأرض بما يثيره من قلق فى النفوس واضطراب فى الأوضاع ومرارة فى الصدور ؟ ألا ينطبق عليه قول الحق

(٥٤) الحجرات : ١٣ •

(٥٥) التسعير فى الاسلام ، للبشرى الشورجى ، ص ١٣٨ •

(٤ - التجارة فى الاسلام)

تبارك وتعالى : « انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفقوا من الأرض ، ذلك لهم خزى فى الدنيا ، ولهم فى الآخرة عذاب عظيم » (٥٦) .

ان مثل هذا الرجل حرب على الاسلام يحاد الله ورسوله بما يسعى فيه من زرع الآلام والأحقاد بين الناس . بينما الاسلام يسعى الى السلام وبسط الرحمة والطمأنينة فى النفوس .

ولو أن أهل التجارة والصناعة والزراعة اتجهوا فى عملهم الى الله واحتسبوه فى سبيل الله وآمنوا بأن الله ذو حق فى المال بل هو الخالق الرازق مقسم الأرزاق لما وجدوا سببا للخصومة والفرقة بسبب المال ولسعوا الى تحصيله وانما هذه العقيدة لأن البسطة فى المال والضيق فيه مرهونان بمشيئة الله :

« ان ربك يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر ، انه كان بعباده خيرا بصيرا » (٥٧) .

وطالما اعتقدوا أيضا أنه لا بد أن يكون وضع الرزق فى معاش الناس على هذا النحو من السعة والضيق لصالح المجتمع وأمنه :

« ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا فى الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء ، انه بعباده خبير بصير » (٥٨)

طالما اعتقدوا هذا وذاك فلا مجال فى سعيهم ونشاطهم للبغضاء والشحناء ولا للحسد والحقد . والسبيل الى الانتفاع بنعمة الله فى المال بعد الجهد واعداد النفس للسعى هو التوجه الى الله فى اخلاص وفى عمل صالح .

« ولا تتمنوا ما فضل الله به بعضكم على بعض ، للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن ، واسألوا الله من فضله ، ان الله كان بكل شئ عليما » (٥٩) .

. (٥٧) الاسراء : ٢٠ .

. (٥٩) النساء : ٣٢ .

. (٥٦) المائدة : ٣٣ .

. (٥٨) الثورى : ٢٧ .

وفى ظل هذه العقيدة الذاعية الى السلام والى ابتغاء وجه الله
فى كل سعى من الممكن أن تمضى المنافسة فى عالم المال فى اطار السلام
ودعوة الاسلام •

* * *

● الافلاس :

حرص الاسلام - كما رأينا - على تنظيم التجارة وتوفير
الضمانات للمعاملات حتى تتوفر الثقة ويسير التعامل بين الناس فى
أمان واطمئنان لأن الثقة هى أهم عوامل ازدهار التجارة ونجاح
الأسواق وحسن العلاقات فى المجتمع •

أما فى حالة افلاس المدين فاننا نجد الاسلام يضع القاعدة التى
أخذت بها أحدث القوانين العصرية فيجعل الأولوية فى أموال المفلس
لأصحاب الدين لقوله ﷺ : « من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس
فهو أحق به من غيره » لأن صاحب الدين مقدم على الورثة •

وبذلك أخذ جمهور الفقهاء فأجازوا للحاكم الحجز على الموجود
من مال المفلس حتى لا تضيع حقوق الغرماء - دائئيه - وتمنع يده
من التصرف فى المال لأنه تعلق به حق الغير كما يمنع من حرج التطوع
أو السفر لتجارة أو غيرها ان كان دينه قد استحق أو يستحق أذناء
غيبته •

ويتم قسمة ما بقى من مال المفلس على الدائئين بنسبة ما لكل
منهم من دين على المفلس وفق القاعدة التى أرساها رسول الله ﷺ
فيما روى من أن رجلا أصيب فى عهده عليه السلام فى ثمار ابتاعها
فكثر دينه فقال الرسول : « تصدقوا عليه » فتصدق الناس عليه فلم
يبلى ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ لغرمائه : « خذوا ما وجدتم
وليس لكم الا ذلك » (٦٠) •

وهذا هو ما يعرف فى القانون التجارى الحديث « بقسمة
الغرماء » وهم مقدمون على الورثة كما تتضمن اليهم الزوجة بمؤخر

صداقتها لأن صداق الزوجة يحل بافلاس الزوج وانما نلمس فى ذلك مدى حرص الاسلام على حقوق المرأة وتوفير الحماية لها فى المجتمع و ضد أحداث الزمان اللى أن يقضى الله أمرا كان مفعولا •
أما من كان عين ماله موجودا لم يتغير — لدى المدين — سواء
أكان هذا المال بضاعة مبيعة أو قرضا أو وديعة ولم يتبدل فهو أحق به
ولا يدخل مع الغرماء فى القسمة •

بل ان الاسلام يمتد حرصه على توفير الضمانات للسوق المالية الى البحث فى أحوال مرض الموت فيضع الضوابط لتصرفات المريض مرض الموت فلا يجوز له ان كان مدينا أن يتصرف فى أمواله تصرفا ينقص منها اذا كان هذا النقص يضر بدائنيه ، فلا يجوز أن يهب شيئا ولا أن يقفه ولا أن يحابى فى المعاوضة فلا يبيع بغير ولا يشتري بأكثر من ثمن المثل ولا أن يوصى بشئ من أمواله متى كان ذلك ضارا بدائنيه فان فعل شيئا من ذلك كان تصرفه نافذا حال حياته لأنه تصرف صادر من أهله فى محله ولم يتحقق أن المرض مرض موت لأن ذلك لا يعلم الا باتصال الموت به ، فيستمر نافذا الى وفاته ، فاذا توفى تأكدنا أن المرض كان مرض موت ، وأن المريض تصرف فى مال تعلق به حق الدائن وحق الدائن مقدم :

١ — فان كان الدين مستغرقا اعتبرت تلك التصرفات موقوفة من حين صدورها — مراعاة لحق الدائنين — فان أبرأوا المدين من ديونهم ظهر حق الورثة فى ثلثى ما ترك من المال خاليا من الدين ، فنفذ من تلك التصرفات بقدر ثلثه ، وهو ما أعطاه الشارع اياه وتتوقف فى الثلثين على اجازة الورثة ، فان أجازوها نفذت وان رفضوها بطلت •
٢ — وان لم يبرىء الدائنون المتوفى وطلبوا بسداد ديونهم ، بطلت تلك التصرفات جميعها من حين صدورها •

٣ — وان كان الدين غير مستغرق • وقد بقى من مال المريض مايقى بالديون جميعها سددت منه الديون ، ثم رجعنا الى ما يبقى بعد ذلك • فان كان ضعف المتبرع به أو يزيد ، نفذت جميع تبرعاته فاستمرت نافذة من وقت صدورها • وان كان أقل أبطلنا من تبرعه حتى يكون

ما يعطى للورثة ضعف، ما أبقينا عليه من التبرع وكان ذلك الابطال من وقت مباشرة المريض لها الا ان أجاز الورثة التبرع .

٤ - وان لم يبق من ماله ما يفي بديونه دفع أولا فى ديونه ما بقى من تركته ، ثم استرد من تبرعاته ما يفى ببقية ديونه بعد ابطاله من وقت صدوره ولو أدى ذلك الى استغراقها ، ما دام الدائنون قائمين على سداد ديونهم ، فان وفيت وبقى بعد ذلك شىء من التبرع كان للورثة أن يبطوه فى ثلثه ليتملكوهما حتى لا يكون للمتبرع لهم الا الثلث كما يكون لهم حق اجازته فينفذ حينئذ (٦١) .

كما أجاز الاسلام سجن المفلس اذا ثبت التدليس عليه لأن مثل هذا الشخص الذى يعتمد اغتيال حقوق الناس هو مضار والاسلام يرفض الاضرار بالناس والرسول ﷺ يقول : « لا ضرر ولا ضرار » .

ومع ذلك فالاسلام يترك دائما المجال واسعا للاحسان ويفسح الطريق للتسابق الى الخير الكثير الذى يتجاوز حرفية القواعد والحدود المشروعة . لأن الاسلام يبنى المجتمع على المودة والتراحم والتعاون ولذلك يرعى المعسر فى غير معصية ويوصى بالرفق به - وقد رأينا الرسول ﷺ يطلب من الناس التصدق عليه - للأخذ بيده فى محنته ولا يحكم بسجنه كما هو الحال فى بعض القوانين الوضعية المعمول بها فى كثير من البلدان .

لأن هذا المعسر فى غير معصية عضو نافع فى المجتمع فاذا تعاون هذا المجتمع على الأخذ بيده استأنف نشاطه الذى يستفيد منه الناس وتعيش بفضلهم أسر ولم يتحول الى عالة على المجتمع المسئول عن اعاقته .

والله تعالى يقول : « وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة » (٦٢) حاضا على الرفق فى التعامل والتيسير على الناس كما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ان رجلا كان فيمن قبلكم آتاه الملك ليقبض روحه

(٦١) مختصر أحكام المعاملات الشرعية ، لعلى الخفيف ، ص ١٠٧ ،

١٠٨ .

(٦٢) البقرة : ٢٨٠ .

فقيل له : هل عملت من خير ؟ قال : ما أعلم •• فقيل له : انظر ، قال :
ما أعلم شيئاً غير أنى كنت أبيع الناس فى الدنيا وأجازيهم فانظر
الموسر وأتجاوز عن المعسر ، فأدخله الله الجنة » •

وعندما تكامل نظام المجتمع الإسلامى فى المدينة المنورة واتسعت
موارد الدولة جعل للتاجر المعسر فى غير معصية نصيباً فى بيت مال
الزكاة من سهم « الغارمين » •

أما اذا مات هذا التاجر تدخل بيت مال المسلمين — الدولة —
لأداء دينه حتى لا يضار دائنوه أو ينزلقوا الى الافلاس بالتبعية
فتضطرب السوق وتهتز الثقة فى المعاملات •

ذلك لأن الرسول ﷺ يقول : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم
فمن توفى من المؤمنين فترك ديناً فعلى قضاؤه ومن ترك مالا فهو
لورثته » •

وان الرحمة الإسلامية لترعى هذا الرجل المعسر وتقدر حاجاته
الانسانية فتبيح له أن يتزوج ان لم يكن له زوجة ولا يمنع من نفقة
عيد وأضحية بالمعروف دون السرف ويترك له قوته والنفقة الواجبة
للولد والوالدين الفقيرين وكسوته وكسوة من تلزمه نفقته » (٦٣) •

كما تترك له آلة صنعته التى لا بد منها ، ونرجح أن ذلك جائز
بالنسبة للحرف الصغيرة كآلة النجار أو المصانع اليدوى للأحذية لأن
حرمان مثل هذا المحترف من آلته معناه القضاء على مورد رزقه الذى
يستطيع به أن يستأنف نشاطه ويعول نفسه وأسرته فيصبح من
المنعطلين ، الأمر الذى ياباه الإسلام فى مجتمعه •

وحتى فى الضرائب التى تعتبر فى التشريعات المعاصرة من الديون
الامتازة التى تتقدم على جميع الديون الأخرى وتتخذ السلطات كافة
الاجراءات التى تراها للحصول عليها ولو أدى الأمر الى الحجز على

(٦٣) الشرح الصغير على أقرب المسالك لمذهب الامام مالك ،

أثاث المنزل وبيعه ٠٠٠ لا تنعدم الناحية الانسانية فى التشريع الاسلامى
فيحظر الاسلام الحجز على الضرورات وفاء للضريبة بل ويمنع استيفائها
بالقوة — كالمعروف بالطرق الادارية — فيقول الامام على بن أبى طالب
رضى الله عنه لأحد عماله : « اذا قدمت عليهم فلا تبيعن لهم كسوة
— شتاء ولا صيفا — ولا رزقا يأكلونه ولا دابة يعملون عليها ولا تضرب
أحدا منهم سوطا واحدا فى درهم ولا تقمه على رجله فى طلب درهم
ولا تتبع لأحد منهم عرضا فى شىء من الخراج فانما أمرنا أن نأخذ
منهم العفو » (٦٤) •

هذا المجتمع الذى يكفل كل الضمانات الانسانية لمن أظلمهم نواؤه
لن يلجأ فيه أحد الى التدليس أو الغش لاغتياح حقوق الناس ولن يخشى
مغبة احسانه فى عمله أو تجارته •

* * *